الهجـرة الأكاديمية بين الدول العربية

د. عبد الله مبارك الغيثي*

مُقدّمة

إن انتقال الباحثين والعلماء من بلد إلى آخر ظاهرة قديمة قدم التاريخ ، كما أن حركة الانتقال تلك تمثل أمارة على الوضع الاقتصادي والسياسي للبلدان المصدرة والمستوردة لتلك الطاقة البشرية الرفيعة المستوى .

وخلال الخلافتين الأموية والعباسية ، على سبيل المثال ، بذل الخلفاء المسلمون جهداً عظيماً لاجتذاب العلماء والباحثين إلى دمشق وبغداد ومختلف المدن العربية الأخرى، حيث استضافت تلك المدن أعداداً كبيرة من الفقهاء ، والأطباء ، والعلماء ، والشعراء ، والمهندسين الذين هاجروا من بلدانهم الأصلية إلى حواضر الخلافتين الأموية والعباسية . وتجسّد هجرة الباحثين والعلماء أو (ما يعرف بهجرة الأدمغة) تعميم الأفكار والمعرفة . وخلال الحقب العربية المزدهرة شمل تنقل العلماء والباحثين العرب قارة آسيا بأسرها ومعظم أوروبا المتحضرة ، كما استقبلوا زملاء لهم من بلدان نائية ، وقد كان من نتيجة ذلك أن أدخلت إلى المجتمعات العربية أفكار ومعارف جديدة ، وأنسجة جديدة ، وكيميائيات ونباتات زراعية جديدة ، وكان تنقل الباحثين والعلماء أحد أهم العوامل الأساسية في نشر المعرفة والعلم والتقانة وتطويرها في الحضارة الإسلامية العربية (زحلان ، ١٩٩٢م ، ص ٤ – ٥).

لقد كانت تنقلات العلماء والباحثين استجابة للمستوى الرفيع من طلب المعرفة والخبرة في أوساط المجتمعات المستوردة للعلماء والباحثين ، وكان سكان المجتمعات المستوردة بصورة عامة – وحتى حكامها– يسعون بتوق وراء مزيد من المعرفة واكتساب العلوم والتقانة . ولقد بدأت العصور المظلمة في العالم العربي والإسلامي عندما انخفض الطلب على التعلم والمعرفة، ولا يزال فقدان الطلب هذا على المعرفة سائداً (زحلان ، ١٩٩٢م ، ص٥) .

*) عميد كلية التربية – أرحب – جامعة صنعاء

وحديثاً ، وفر التوسع الاقتصادي الذي شهدته مصر خلال القرن التاسع عشر قوة جاذبة قوية للعلماء والباحثين والمبدعين والمتخصصين من سوريا الذين هاجروا إلى مصر .

ومنذُ مطلع الخمسينيات، اجتذبت الأقطار العربية المنتجة للنفط أعداداً كبيرة من حملة الشهادات الجامعية في مختلف التخصصات للعمل في الإدارات الحكومية، والمدارس، والمستشفيات، والجامعات، والشركات الاستشارية، وشركات المقاولات، ومختلف المؤسسات الأخرى في تلك الدول. وقد أوجد ذلك طلباً كبيراً على حملة الشهادات الجامعية في الوطن العربي . وكانت المرتبات وظروف العمل وشروطه في دول النفط العربية ، عموماً ملائمة ، شكلت قوة جاذبة استجابت لها أعداد كبيرة من حملة الشهادات الجامعية الذين هاجروا في معظمهم من مصر ، وفلسطين ، والأردن ، وسوريا، ولبنان (زحلان، ١٩٩٢، ص١٣) .

مشكلة الدراسة:

المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة هي ظاهرة هجرة الأكاديميين بين الأقطار العربية. وتتكون هذه المشكلة من شقين: الشق الأول يتمثل في معاناة البلدان العربية غير النفطية من مشكلة هجرة الكفاءات البشرية ذات المستوى العالي من علماء وباحثين ومتخصصين في كل المجالات ، وعلى وجه الخصوص هجرة الأكاديميين من جامعات الدول العربية آنفة الذكر .

والشق الثاني من مشكلة الدراسة يتعلق بمعاناة البلدان العربية النفطية وبعض البلدان العربية غير النفطية من مشكلة مزمنة تتمثل في عدم توفر الكفاءات المحلية (Nationals) عالية التأهيل من علماء وباحثين ومتخصصين في كل المجالات، وأهمها مجال التدريس والبحث في مؤسسات التعليم العالي في البلدان آنفة الذكر.

وقضية هجرة العلماء والباحثين العرب إلى خارج بلدانهم الأصلية واحدة من القضايا الكثيرة التي عجزت المجتمعات العربية غير النفطية عن التصدي لها، مما جعل موضوع التفكير في الهجرة خياراً مشروعاً للأكاديميين في هذه الدول فور تخرجهم وحصولهم على فرص الهجرة .

وبالمثل عجزت بلدان النفط العربية وبعض الدول العربية الفقيرة في معالجة مشكلة النقص في أعضاء هيئة التدريس المحليين (Nationals) ، الأمر الذي جعل الاستمرار في الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس الوافدة (Expatriates) سياسة مشروعة لحكومات الدول العربية المعنية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هجرة الأكاديميين بين الدول العربية بالتحديد، أي إنها هدفت إلى تحديد ما يلي :

١ حجم الهجرة الأكاديمية بين البلدان العربية من خلال تحديد نسبة أعضاء هيئة التدريس العرب الوافدين (Arab Expatriates) إلى إجمالي أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات الدول العربية.

٢- أهم دول الوطن العربي المصدرة (الطاردة) للأكاديميين العرب.

٣- أهم دول الوطن العربي المستقبلة (دول الجذب) للأكاديميين العرب.

٤- الآثار المحتملة لهجرة الأكاديميين بين الدول العربية على مؤسسات التعليم العـــالي في البلدان العربية الطاردة(بلدان المنشأ) وبلدان الاستقبال (بلدان الجذب) العربية .

أهمية الدراسة :

هذه المشكلة بشقيها (الأول والثاني) لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل ، وبالأخص ذلك النوع من الدراسة والتحليل الذي يعتمد أسلوب المقارنة بين الدول العربية بوصفها مجموعات جغرافية وبوصفها دولاً مستقلة داخل كل مجموعة. وبالتالي فإن معرفتنا لموضوع الهجرة الأكاديمية بين الأقطار العربية محدودة جدا. وربما يعود السبب إلى أن هناك فقرا شديداً في البيانات (وبالتالي الدراسات الميدانية) المتعلقة بالجوانب المختلفة بظاهرة هجرة الأكاديميين بين الأقطار العربية التي تبين حجم الهجرة، وخصائص المهاجرين (المؤهل، اللقب العلمي، الجنسية، النوع، التخصص)، واتجاهات هذه الهجرة (الدول المستقبلة) ومصدر الهجرة (الدول الطاردة)، وآثار هذه الهجرة على كل من الدول الطاردة والدول المستقبلة . وهذه الدراسة تمثل محاولة أولى لمعالجة تلك المشكلة. ويمكن تحديد أهمية هجرة الأكاديميين العرب بين الأقطار العربية في النقاط التالية :

١ إن هذه الهجرة تربط بلداناً تنتمي إلى منطقة حضارية واحدة، وتمتلك إمكانية للتنمية المشتركة، فهي تقوم في وسط حضاري متجانس.

٢- إن هذه الدراسة ستساهم في تأسيس قاعدة معلوماتية عن الهجرة الأكاديمية في الوطن العربي خلال فترة زمنية محددة (نهاية القرن العشرين) لازمة لدراسة تلك الظاهرة في المستقبل.

٣-الآثار المحتملة لهجرة الأكاديميين بين الدول العربية على مؤسسات التعليم العالي في دول المنشأ (الطاردة) ودول الاستقبال (دول الجذب) العربية .

إن الأسباب المعطاة أعلاه توجب المناقشة الجادة لطبيعة وآثار الهجرة الأكاديمية داخل الوطن العربي على الرغم من فقر المعلومات والنظريات الملائمة لتحليلها.

الإطار النظري للدراسة : هجرة الكفاءات العربية

ونستعرض في هذا الجزء من الدراسة الإطار النظري قضايا أربعاً هي: قياس حجم هجرة الكفاءات ، وحجم الهجرة بين الأقطار العربية ، وهجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي، وأسباب هجرة الكفاءات، وأخيراً، أثر هجرة الكفاءات على البلدان الطاردة والبلدان المستقدمة للكفاءات .

قياس حجم هجرة الكفاءات:

يمكن قياس هجرة العلماء والباحثين بإحدى طريقتين : الأولى نسبة العلماء والباحثين الوافدين إلى إجمالي العلماء والباحثين في مؤسسات التعليم العالي في الدول المستوردة . في أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، على سبيل المثال ، مثلت نسبة العلماء الوافدين في هيئة التدريس الجامعي في بريطانيا ٧ بالمائة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٠ بالمائة ، وفي استراليا بلغت ٤٠ بالمائة ، وفي كندا وصلت تلك النسبة ٥٠ بالمائة من إجمالي أعضاء هيئات التدريس الجامعي في الدول المستوردة آنفة الذكر .

الطريقة الثانية هي نسبة الباحثين والعلماء الوافدين إلى إجمالي نتاج جامعات الدول المصدرة في حقلي العلوم والتقانة وقد بلغت تلك النسبة حوالي ١٠ بالمائة من إجمالي متخرجي جامعات الدول المصدرة في العالم الثالث والبالغ عددهم أكثر من ثمانية ملايين (٨,٣) بين سنة ١٩٨٠ و ١٩٨٧م (زحلان ، ١٩٩٢م ، ص٦) .

حجم الهجرة بين الأقطار العربية:

مازال التبادل البشري بين البلدان العربية في المقام الأول في حدود المفهوم الضيق له، أي نطاق الهجرة المؤقتة بقصد العمل في بلدان الجذب داخل الوطن العربي وهي البلدان العربية النفطية ، وعلى وجه الخصوص بلدان مجلس التعاون (فرجاني ، ١٩٨٢ ، ص٣٤). وعلى الرغم من مشكلة قصور قاعدة المعلومات الحديثة المنشورة عن هذه الظاهرة المهمة، إلا أن هناك إجماعاً على أن عدد العرب الذين هاجروا من بلدان المنشأ إلى بلدان النفط العربية هو أكثر من مليوني مهاجر في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي (فرجاني، ١٩٨٣، ص١١) وفي مقال آخر ، يقدر فرجاني (١٩٨٢ ، ص٣٩) ، أن عدد العمال المهاجرين عام ١٩٨٠م يتعدى مليوناً في حالة مصر وأكثر من نصف ذلك العدد في حالة اليمن الشمالي سابقاً ، وتجاوز ربع المليون مهاجر بالنسبة للأردن وفلسطين. وتخلو الأبحاث المنشورة عن هجرة الكفاءات العربية من أية موضوعات تتعلق بهجرة الأكاديميين العرب سواء نحو أقطار عربية أو نحو أقطار أجنبية (انظر : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م ، سعد الدين ؛ عبد الفضيل ؛ ١٩٨٣).

هجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي:

تستند الإحصاءات المتداولة عن حجم الكفاءات العربية المهاجرة إلى مراجع شحيحة وقديمة ، وإلى بعض التوقعات التي تقدر عدد حملة شهادات الدكتوراه والماجستير العرب الذين يعيشون في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي مليون ونصف . وعلى الرغم مما يبدو على ما في هذه التقديرات من تضخم، إلا أنها تبين خطورة مشكلة هجرة الأدمغة العربية وأهمية معالجتها وكشف مداها الحقيقي ، وتتوقع (شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج) أن يشكل العلماء والتكنولوجيون العرب المتميزون في أمريكا وكندا نسبة عالية تصل إلى ٢ في المائة من مجموع العلماء المتميزين في هذين البلدين . كما يقدر عدد الكفاءات العربية المهاجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨م بحوالي مائة ألف شخص ، نصف هذا العدد(٥٠%) من حملة شهادة الدكتوراه (أبو لسان ، ١٩٩٥/٩/٤ ، ص٣٠-٣٥).

ويقدر حمادي (١٩٩٠، ص١١٨) عدد الوافدين من الأطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي سبعة وعشرين ألفاً (٢٧١٦٠) حتى سنة ١٩٧٦م، يتوزعون حسب التخصصات على النحو التالي: أطباء (١٢٠٠٠)، مهندسين (٣٩١٠)، علماء طبيعة (١٢٢٥٠). وتمثل مصر والعراق ولبنان وفلسطين أهم الدول العربية المصدرة (الطاردة) لهؤلاء المهاجرين .

أسباب هجرة الكفاءات

ليس ثمة سبب واحد لهجرة العلماء والباحثين ، وإنما تدفعهم للهجرة قوى كثيرة ومتنوعة، وهذه القوى يمكن تقسيمها بحسب المنشأ إلى نوعين : الأول يدعى قوى دافعة وينشأ في البلد الأم ، والنوع الثاني يسمى قوى جاذبة وتنشأ في البلد المضيف ، وتختلف القوى الدافعة والقوى الجاذبة في قوتها النسبية من بلد إلى آخر ، ومن حالة إلى أخرى (زحلان ١٩٩٢م ، ص٧). وفيما يلي استعراض موجز للقوى الدافعة والقوى الجاذبة كما يلي:

١ـ القوى الدافعة:

وتعرف بأنها تلك القوى أو الأسباب التي تدفع بالعلماء والباحثين إلى الهجرة خارج مكان إقامتهم الأصلي وهي ستة أنواع أساسية : (أ) المحيط السياسي ، و (ب) محيط العمل والتقدم في المهنة ، و(ج) أنظمة التعليم العالي ، و (د) السياسات التقانية والاقتصادية، و (هـ) المعاناة الاقتصادية، و(و) المحيط الحضاري والثقافي. وتتباين الأهمية النسبية لهذه القوى من بلد إلى آخر ، ومن وقت إلى آخر ، وفيما يلي شرح موجز لكل من القوى الأربعة آنفة الذكر .

أ) المحيط السياسي :

يمثل القمع وغياب حرية الفكر والرأي، وعدم الاستقرار السياسي، والظلم الاجتماعي ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، والدكتاتورية كل ذلك يمثل قوى دافعة، تدفع بالعلماء والباحثين إلى الهجرة ، لكونها قوى تخرس الطاقة الإبداعية للعلماء والباحثين . كما تمثل الحروب الأهلية قوة دفع كبيرة في كل مكان وزمان ، وهذا ما يمكن مشاهدته اليوم في حالة كل من لبنان والسودان والجزائر ، حيث هاجرت أعداد كبيرة من العلماء

والباحثين من مواطني الدول الثلاث . كما يضاف إلى البلدان الثلاثة حالة العلماء والباحثين الفلسطينيين ، حيث تمثل هجرتهم استجابة لعامل دفع أكثر منها لعامل جذب (زحلان، ١٩٩٢، ص٧، حمادي، ١٩٩٠، ص١١٩).

ب) محيط العمل والتقدم في المهنة :

المشكلة هنا هي أن السياسات التي اعتمدتها الحكومات العربية عملت بصورة أساسية على تصدير فرص عمل عربية إلى مقاولين ، وصناعيين أجانب. فما أن يتخصص شخص في مهنة، حتى تصبح فرص عمله متوقفة على الطلب بالنسبة إلى هذه الخبرة الخاصة. وطالما أن سياسة تصدير العمل في الدول العربية أو بعض منها ما تزال مستمرة فإن النتيجة بالنسبة للعلماء العرب هي: انعدام العمل في مجال التخصص (أو محدودية فرص العمل) . الإحباط العلمي والمهني العائدين لعدم توفر إمكانات البحث (زحلان ، ١٩٩٢، ص٧-، حمادي، ١٩٩٠، ص١١٨ - ١١٩).

ج) أنظمة التعليم العالي :

من أهم قوى الدفع للهجرة حالة أنظمة التعليم العالي في كثير من الدول العربية، والتي يمكن تلخيص أهم ملامحها في تخلف برامج الدراسات العليا في الجامعات العربية، وتخلف القدرات البحثية للجامعات العربية، وعلاقة الطلاق بين النظام التعليمي وعالم العمل في الوطن العربي، وغياب الجمعيات المهنية المتخصّصة التي تقوم بتجسيد أو ربط عالم المعرفة بعالم العمل (زحلان، ١٩٩٢، ص٨).

د) السياسات الاقتصادية التقنية :

تفتقر البلدان العربية إلى سياسات التقانة الملائمة التي تعزز نمو وتطوير المعاهد والمنظمات الوطنية القادرة على القيام بالخدمات التقنية المرغوب فيها . إذ إن وجود منظمات وطنية مستقرة أصبح ضرورة بحكم ظاهرة التعقيد التي أصبحت تتصف بها التقانة الحديثة وما تحتمه على العلماء والمهندسين وسواهم من المختصين من العمل في شكل جماعي (أو مشترك) حتى يكونوا منتجين وعملية تطوير مثل تلك المنظمات المطلوبة لبلوغ هذه الغاية هي من عمل سياسات تقانية عامة (أي حكومية)(زحلان،١٩٩٢ص٩)

إن غياب مثل تلك السياسات الحكومية الهادفة إلى تطوير البنى المشتركة المطلوبة لتوطين العلوم والتقانة يمثل قوى دفع قوية وراء هجرة العلماء والباحثين من بلدانهم الأصلية ، وذلك بسبب غياب الطلب على العمالة المتخصصة الرفيعة المستوى . كما تفتقر الدول العربية إلى سياسة اقتصادية ضرورية يتحول بواسطتها الرأسمال الشري إلى منتوجات وخدمات مفيدة .إن الحواجز الإقليمية بين الأقطار العربية، وغياب التكامل الهيكلي، وتنافر برامج وخطط الأقطار العربية في مجال التنمية.تعد من أهم ملامح السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول العربية (زحلان، ١٩٩٢، ص٩، حمادي، ١٩٩٠، ص١١٩).

في ظل هذا الوضع فإن هذه البلدان لا يمكنها الحفاظ على مواردها البشرية المتخصصة ، وإن استطاعت فسيكون الثمن هو الإحباط والتحجر في البلد الأم .

هـ) المعاناة الاقتصادية :

إن المعاناة الاقتصادية المتزايدة وما يترتب عليها من انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة وضغوط اجتماعية وأسرية. قد شكلت في بعض الأقطار العربية قوة الدفع الأساسية لمواطنيها كي يهاجروا من بلدان الأغلبية المعسرة إلى بلدان الأقلية الثرية حيث يجذبهم إغراء التكوين المالي السريع في البلدان العربية الغنية (فرجاني ، ١٩٨٣، ص٩).

و) المحيط الحضاري والثقافي :

ويلخص فرجاني(١٩٨٥ص٨٤-٨٨)أهم عناصر هذا المحيط في : قرب حضارة بلد الأصل لحضارة البلد المهاجر إليه، وضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلد الأصل في مواجهة تأثير حضارة بلدان الجذب، و ضعف علاقات الانتماء إلى بلد الأصل سواء على المستوى المجتمعي أو على المستوى العائلي والشخصي (ضعف تماسك العلاقات الاجتماعية).

٢- القوى الجاذبة

وتعرف بأنها تلك العوامل أو الأسباب التي تنشأ في البلدان المستوردة للعلماء والباحثين والتي تساعد على استقطابهم . ويلخص بعضهم (أبو لسان ، ١٩٩٥م ، ص٣٣؛ حمادي، ١٩٩٠م، ص١١٩؛ فرجاني ، ١٩٨٥، ص ٨٦ ؛ زحلان ، ١٩٩٢م ، ص١٣) تلك العوامل أو الأسباب في الآتي:

١- الرواتب المرتفعة في البلد المستورد .
٢- الظروف المعيشية والاجتماعية الراقية في الدول المهاجر إليها.
٣- التطور العلمي والتكنولوجي .
٤- توافر فرص العمل والترقي في مجال التخصص اعتماداً على البحث المنتج والكفاءة الفردية.
٥- الظروف المهنية الملائمة التي تحفز على مواصلة البحث العلمي.
٦ - فرص الدراسة ، وخاصة الدراسات العليا في الخارج .
٧ توفر الحرية السياسية.
٨ - سوق دولية للكفاءات هي امتداد طبيعي (يحمل معه مزايا فردية ضخمة) لسوق العمل ببلدان الأصل.
٩ - خلقية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي السائد ببلدان العالم الثالث والتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الخاص، مقاس مادي.
١٠ - نسق تعليم وتأهيل وبلدان في العالم الثالث، يمتد أيضاً إلى خارجها، وينتج كفاءات من النوعية المطلوبة للسوق الدولي بدلاً من تلك التي تتواءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل.
١١- فرصة الحصول على جنسية البلد المضيف في بعض الحالات حيث وفر العراق ، بوصفه بلداً مضيفاً ، للمهاجرين العرب فرصة اكتساب إقامة دائمة أو جنسية .

أثر هجرة الكفاءات على البلدان الطاردة والبلدان المستضيفة:

ظاهرة هجرة العلماء والباحثين مهمة، لما يترتب عليها من آثار إيجابية وسلبية للدول المصدرة(الطاردة) والدول المستوردة أو (دول الجذب) على حد سواء.فأياً تكن أسباب هجرة وبين غيرها من الدول الغنية والمتقدمة المستوردة للعلماء والباحثين (أبو لسان،١٩٩٥، ص ٣٢). ويلخص الدكتور انطوان زحلان (١٩٩٢، ص١٨) الآثار السلبية لهجرة العقول على الدول المصدرة ، بالتأكيد على أن هجرة العلماء والباحثين تخفض القدرات الفكرية والعلمية في البلدان المصدرة، وتشل جهود تلك البلدان لحل

مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن هذا النوع من الهجرة يفقد البلدان الطاردة موردا خلاقا وحيويا وأساسيا لازماً لتطورها

ويحدد فرجاني (١٩٨٥، ص ٨٤) الآثار السلبية لهجرة الكفاءات على بلدان الأصل في النقاط التالية:

١- تُحرم الدول المصدرة من نتائج إنتاجيتهم العلمية والتي غالباً ما تخدم احتياجات البلد المضيف.

٢- التكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر.

٣- تخفيض الناتج القومي الإجمالي المتوقع في بلد الأصل.

٤- انحراف نظام التأهيل والتدريب في الداخل لخدمة أغراض الهجرة.

٥- صعوبة التحكم في نسق الأجور في سوق العمل المحلي.

٦- استقدام كفاءات أجنبية لدعم النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من تكلفة مادية واجتماعية كبيرة.

أما فوائد هجرة العلماء والباحثين بالنسبة للدول المستوردة(دول الجذب) فعديدة ، يأتي في مقدمتها أن الهجرة توفر طاقة بشرية رفيعة المستوى بكلفة متدنية أو بدون كلفة على الإطلاق . كما يشكل ذلك النوع من الهجرة إثراء للتنوع الثقافي في البلدان المضيفة. إن إعداد هذه الشريحة من الطاقة البشرية الرفيعة المستوى عملية مكلفة للدول المصدرة وتنطوي على نفقات عامة مباشرة وغير مباشرة من هنا فإن هجرة العقول يعد شكلاً من أشكال المعونة الخارجية(زحلان، ١٩٩٢، ص١٦)

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة:

في هذه الدراسة قام الباحث بتحليل محتوى : **دليل أسماء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية الأعضاء وتخصصاتهم**. والدليل آنف الذكر صادر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية في عمان، الأردن ، عام ١٩٩٦م . ويتكون الدليل من ١٢٧١ صفحة من القطع الكبير ، تضمنت بيانات ومعلومات رقمية في الغالب حول التخصصات، والمؤهلات العلمية ، والرتب الأكاديمية (أو الألقاب الأكاديمية) لأكثر من

أربعة وأربعين ألف عضو هيئة تدريس (٤٤,٣٣٠) في ثمان وستين مؤسسة تعليم عال أعضاء اتحاد الجامعات العربية ، موزعة في ست عشرة دولة عربية .

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة بصورة أساسية منهج تحليل المحتوى أو المضمون (Content Analysis) للإجابة عن أسئلة الدراسة الخمسة.

ويعرف منهج أو طريقة تحليل المحتوى أو المضمون بأنه :

" أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي لمحتوى الاتصال (Communications) ". والاتصال يعني كل المعاني التي يعبر عنها بالرموز المختلفة (الكلمة، الصوت ، الصورة ، الرسم) (أحمد ، ١٩٨٣م ، ص١٤٩ – ١٥٠).

إذن، فالمادة الأولية للباحث الذي يستخدم طريقة تحليل المحتوى أو المضمون يمكن أن تكون أي شكل من أشكال الاتصال (Communications)، والذي غالباً ما يكون موادّاً مكتوبة (كتباً، روايات، جرائد، وثائق رسمية ، سجلات ، جداول إحصائية وبيانات) ، ومع هذا يمكن إضافة أشكال أخرى من أشكال الاتصال ، مثل الموسيقى ، والصور ، والأحاديث أو الخطب السياسية (Marshall and Rossman , 1989 , p. 98).

في هذا النوع من الدراسات يقوم الباحث بتحليل محتوى الوثائق الرسمية المكتوبة التي تصف بطبيعتها ظاهرة تربوية معينة، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات أو تعميمات تتعلق بواقع الحال . أي يقوم الباحث بتنظيم وتحليل الوثيقة أو الوثائق المكتوبة (قد تكون عبارة عن جداول إحصائيات وبيانات رقمية) للتوصل من خلالها إلى نتائج تتعلق بالأسئلة المطروحة أو الفرضيات الموضوعة للدراسة (عودة، وملكاوي، ١٩٩٢م، ص١١٤ – ١١٥).

إجراءات الدراسة:

ظل موضوع تحديد حجم هجرة الأكاديميين بين الأقطار العربية غير معروف حتى وقت قريب حين أصدرت الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية الأعضاء دليلاً بأسماء أعضاء هيئات التدريس (١٩٩٦) في ثمان وستون جامعة عربية. وعلى أساس الدليل آنف الذكر تم بناء قاعدة معلومات عن الهجرة الأكاديمية في المنطقة العربية اعتمدت عليها هذه الدراسة. وفي سبيل إنجاز ذلك اتبعت الخطوات التالية :

- حصر العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي التي تضمنها الدليل(٦٨) وتوزيعها حسب موقع الجامعة (الدولة).
- توزيع العدد الإجمالي لأعضاء هيئات التدريس في الفقرة السابقة بحسب مكان العمل الحالي في الدول العربية المشمولة في هذه الدراسة .
- حصر العدد الإجمالي لأعضاء هيئات التدريس العاملين في مؤسسات التعليم العالي آنفة الذكر على مستوى: الصفحة الواحدة، والجامعة الواحدة، والدولة الواحدة في دليل أسماء أعضاء هيئة التدريس المعرف سابقاً .
- توزيع أعضاء هيئات التدريس بحسب الدولة التي يحملون جنسيتها (محلي أو عربي أو أجنبي). وذلك على مستوى كل صفحة وكل جامعة وكل دولة في الدليل آنف الذكر وذلك لتحديد حجم الأكاديميين العرب الوافدين والدول العربية التي هاجروا منها (الطاردة) .
- توزيع العدد الإجمالي لأعضاء هيئات التدريس بحسب مكان العمل الحالي وذلك بغرض تحديد دول الجذب العربية .
- تحديد عدد الحالات المفقودة (غياب مكان الحصول على المؤهل العلمي الحالي) في كل صفحة من صفحات الدليل . اعتبرت أيضاً الحالات المتناقضة (أخطاء مطبعية ربما) حالات مفقود (مكان الحصول على المؤهل غير معروف)

تعريف بمصطلحات البحث:

١- هجرة الأكاديميين العرب: المقصود بها انتقال اعضاء هيئات التدريس الجامعي من بلدانهم الاصلية (بلدان المنشأ) للعمل في مؤسسات التعليم العالي في تلك البلدان (بلدان الجذب).

٢ دليل أسماء أعضاء هيئات التدريس : هو دليل بأسماء أعضاء هيئات التدريس وتخصصاتهم الصادر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية (١٩٩٦، عمان: الأردن)

٣- جامعات الوطن العربي (جامعات الدول العربية) : هي كل الجامعات والمعاهد العليا التي تضمنها دليل أسماء أعضاء هيئات التدريس آنفة الذكر.

٤- أعضاء هيئات التدريس : هم أولئك الذين يعملون في جامعات الدول العربية المشمولة في دليل أسماء أعضاء هيئات التدريس المعرف آنفاً.

٥ عضو هيئة تدريس محلي (مواطن) : هو عضو هيئة التدريس الذي يحمل جنسية الدولة أو البلد الذي يعمل في جامعاته.

٦ الأكاديميون العرب الوافدون : هم اعضاء هيئة التدريس الذين يحملون جنسيات دول عربية غير الدولة التي يعملون بجامعاتها.

٧- الأكاديميون الأجانب الوافدون: هم أعضاء هيئات التدريس الذين يحملون جنسيات دول غير عربية (أجنبية).

٨ مجهول (غير مذكور): وهو عضو هيئة التدريس الذي لا يعرف البلد الذي يحمل جنسيته.

محددات الدراسة:

إن أبرز الصعوبات التي تعترض من يحاول أن يطرق موضوع هجرة العلماء والباحثين العرب بالبحث والتحليل، هي ندرة الإحصاءات الدقيقة والمنشورة .والسبب يعود إلى أن البلدان العربية لا تنشر إحصاءات حول هجرة العلماء والباحثين إلى خارجها أو إليها، فلا تتوافر إحصاءات دقيقه ومنتظمة توضح حجم ظاهرة هجرة الأدمغة العربية واتجاهاتها وتصنيفها . هذا الغياب الكامل للمعلومات الإحصائية والدراسات التحليلية الحديثة لظاهرة هجرة العلماء والباحثين العرب ويعدُّ من أهم محددات هذه الدراسة.

لذا فإن تعميم نتائج هذه الدراسة حول حجم واتجاه هجرة الأكاديميين بين البلدان العربية يعتمد على ثلاث قضايا أساسية هي :

١- دقة المعلومات عن جنسيّات أعضاء هيئة التدريس واكتمالها في الدليل المشار إليه سابقاً .

٢- دقة تمثيل الجامعات التي تضمنها دليل أسماء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وتخصصاتهم (١٤١٦هـ – ١٩٩٦م) . لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ، من حيث توزيع أعضاء هيئة التدريس الوافدين في جامعات البلد المضيف.

٣- لم يشمل الدليل معلومات أو بيانات عن أعضاء هيئات التدريس في دول عربية ، هي: اليمن ، والصومال، وتونس ، والكويت ، كما تضمن معلومات مقتضبة عن مؤسسات التعليم العالي في ثلاث دول أخرى، هي الجزائر ، ولبنان ، وموريتانيا.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها :

تم عرض نتائج هذه الدراسة في أشكال بيانية في تسلسل يحاكي تسلسل أهداف هذه الدراسة وذلك على النحو التالي: (١)- حجم الهجرة الأكاديمية بين البلدان العربية، (٢)- أهم دول الوطن العربي المصدرة (الطاردة) للأكاديميين العرب، (٣)-أهم دول الوطن العربي المستقبلة للأكاديميين العرب، (٤)- أهم الآثار المحتملة لهجرة الأكاديميين بين الدول العربية على مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية الطاردة والدول العربية المستقبلة للأكاديميين العرب.

حجم الهجرة الأكاديمية بين الدول العربية :

يبين الشكل رقم (١) توزيع أعضاء هيئات التدريس في جامعات الوطن العربي بحسب الجنسية ومنه يتضح أن الأكاديميين العرب الوافدين (المهاجرين) يمثلون حوالي سبعة في المائة (٦,٨٠%) أو (٣٠١٦) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية في المتوسط . وهذا يعدّ رقماً متواضعاً إذا ما قورن بعدد المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية الذين يقدرون بعشرات الآلاف من حملة الشهادات العليا أو بإجمالي حجم التبادل البشري بين الأقطار العربية أيضاً.[١]

شكل رقم (١)
توزيع أعضاء هيئات التدريس في جامعات الوطن العربي بحسب الجنسية.

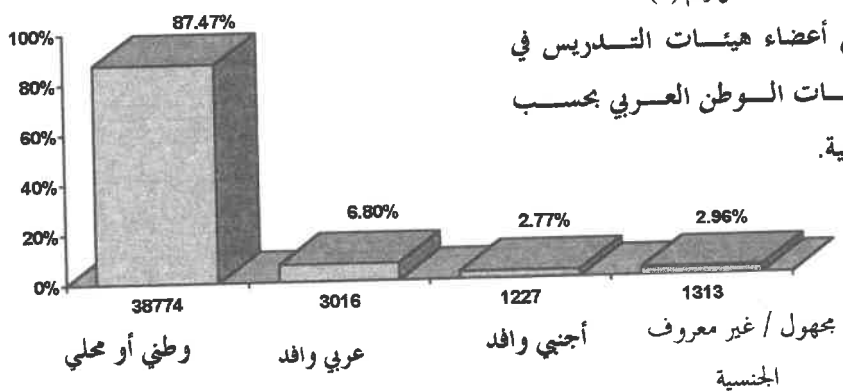

ويمكن ارجاع ضعف حجم هجرة الأكاديميين العرب بين البلدان العربية إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة من أهمها ما يلي :

١ – الاعتماد على الكادر المحلي: في المتوسط ، حوالي سبعة وثمانين في المائة (٨٧,٤٧%) من أعضاء هيئات التدريس في جامعات الدول العربية يحملون جنسية الدول التي يعملون فيها (مواطن أو محلي) (Nationals) (شكل رقم ١). وهذه النسبة تعكس مبدأ " إعطاء الأولوية في الاستخدام لمواطني الدولة نفسها "، أي الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لمواطني الدولة الأصليين الذي تتبناه جميع الدول العربية دون استثناء.

٢– منافسة الأكاديميين الأجانب الوافدين (Foreign Expatriates) : إذ يتضح من الشكل رقم (١) أن ما يقارب ثلاثة في المائة (٢,٧٧%) من أعضاء هيئات التدريس في جامعات الوطن العربي يحملون جنسيات دول أجنبية (Expatriates Foreign).

٣ – صعوبة انتقال الأكاديميين العرب داخل الوطن العربي نظراً للقيود التي تفرضها بلدان الاستقبال العربية على الدخول والإقامة والعمل فيها .

٤– ضعف تيار هجرة الأكاديميين العرب نحو الدول العربية الكبيرة في أقليم العراق وبلاد الشام وإقليم شمالي أفريقيا . إذ تنحصر هجرة الأكاديميين العرب بين أقاليم الوطن العربي في اتجاه أُحادي تقريباً هو اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (انظر : شكل رقم ٢).

يوضح الشكل رقم (٢) توزيع الأكاديميين العرب المهاجرين(الوافدين) بحسب مكان العمل الحالي في جامعات أقاليم الوطن العربي الرئيسة .

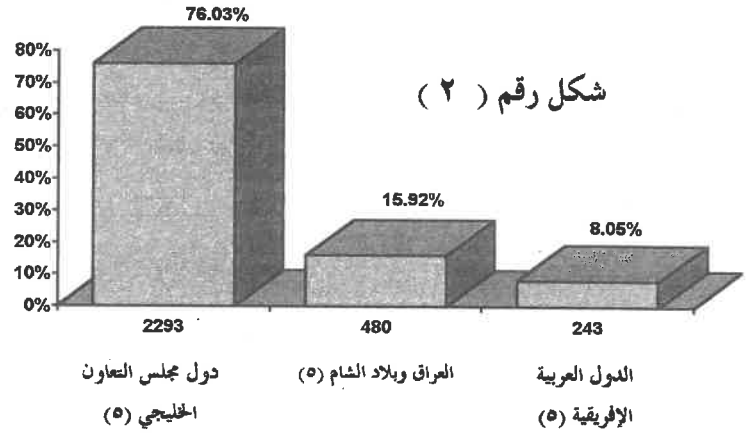

شكل رقم (٢)

يتضح من الشكل رقم (٢) أن أكثر من ثلاثة أربـــاع (٧٦,٠٣%) الأكـــاديميين العرب الوافدين يعملون في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي المشمولة في الدراسة ، بينما يعمل حوالي ستة عشر في المائة (١٥,٩٢%) في جامعات العراق وبلاد الشام العربية ، والبقية (٨,٠٥%) يعملون في جامعات الدول العربية الإفريقية .

ويعكس الشكل رقم (٣) متوسط درجة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في كل إقليم من الاقاليم العربية الثلاثة آنفة الذكر على الاكاديميين العرب الوافدين .

شكل رقم (٣)

متوسط نسبة الأكاديميين العرب المهاجرين إلى إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات أقاليم الوطن العربي الرئيسية .

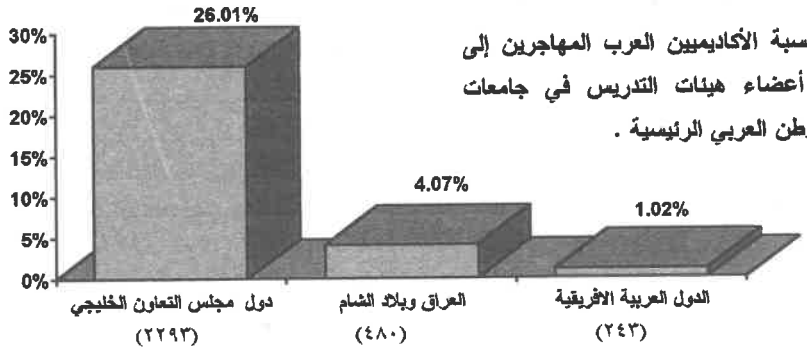

لكن المتوسطات العامة التي أبرزها الشكل رقم (١) تخفي فروقاً مهمة بين أقاليم الوطن العربي الرئيسة (الدول العربية الإفريقية، العراق وبلاد الشام، دول مجلس التعـــاون الخليجي) كما تخفي تمايزات مهمة بين الدول العربية داخل كل أقليم من تلك الأقـــاليم الجغرافية آنفة الذكر .

لإبراز تلك الفروق، في الصفحات التالية نستعرض توزيع أعضاء هيئات التدريس بحسب الجنسية في كل مجموعة من مجموعات الدول العربية الثلاثة المحددة في الشكل آنف الذكر ، وكذلك في الدول العربية الأعضاء في كل مجموعة من المجموعات الإقليمية المحددة في الشكل رقم (١).

أولاً : الدول العربية الإفريقية :

يبين الشكل رقم (٤) توزيع أعضاء هيئات التدريس في جامعات الدول العربية الإفريقيـــة بحسب الجنسية. من الشكل رقم (٤) يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

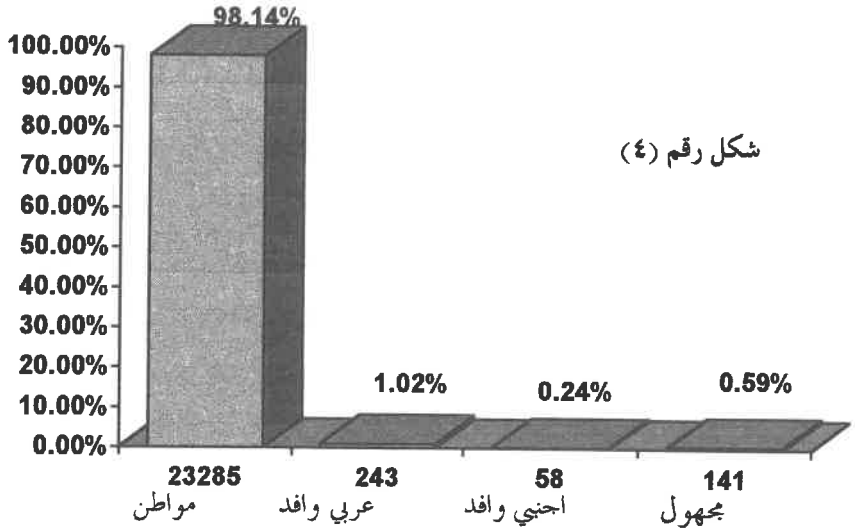

شكل رقم (٤)

تمثل نسبة أعضاء هيئات التدريس العرب الوافدين في جامعات دول المجموعة العربية الإفريقية حوالي واحد في المائة فقط (١,٠٢%) مقارنة بـ (٦,٨٠%) وهو المتوسط العام للوطن العربي .وهي نسبة بسيطة جداً وهو أمر يمكن تفسيره ، إلى درجة كبيرة ، بأن دول المجموعة العربية الإفريقية (أ) تعتمد على كادر تدريسي محلي (مواطني الدولة نفسها) للتدريس في جامعاتها ، حيث تصل نسبة الكادر التدريسي المحلي في المتوسط إلى أكثر من ثمانية وتسعين في المائة (٩٨,١٤%) مقارنة بأقل من ثمانية وثمانين (٨٧,٤٧%) بالمائة وهو المتوسط العام للوطن العربي. و (ب) تدني مستويات المعيشة في معظم دول المجموعة وبالتالي فهي ليست دول جذب بالنسبة للأكاديميين العرب المهاجرين أو الأجانب و(جـ)عدم الاستقرار السياسي في بعض دول المجموعة (السودان ، الجزائر). لهذه الأسباب فإنها لا تشكل دول جذب ، إذ إن قدرة جامعات دول المجموعة العربية الإفريقية (أو معظمها) على اجتذاب الأكاديميين العرب المهاجرين ذوي المكانة العلمية العالية والاحتفاظ بهم ، تتوقف على عوامل كثيرة ومتداخلة . من هذه العوامل الموارد المالية ، ومدى توفر الحريات الأكاديمية ، والأمان الوظيفي ، وفرص التطور والنمو العلمي

والمهني في مجال التخصص . وليس من قبيل الإجحاف بحق دول المجموعة العربية الإفريقية القول أنه قلما تتيسر تلك العوامل للجامعات بمقادير أو أشكال كافيـــة في معظـــم دول المجموعة العربية آنفة الذكر .

تمثل نسبة الأكاديميين الأجانب الوافدين في جامعات الدول العربية الإفريقية حـــوالي (٠,٢٤%) وهذه نسبة متواضعة جداً مقارنة بـــ (٢,٧٧%) وهو المتوسط العام للوطن العربي، وبالتالي فإنهم لا يشكلون منافسة قوية مع الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات دول المجموعة العربية الإفريقية. إذ إن الوزن النسبي للمجموعتين (الأكاديميين العـــرب ، الأكاديميين الأجانب) لا يمثل سوى ١,٢٦% من إجمالي أعضاء هيئات التـــدريس في جامعات الدول العربية الإفريقية ، وهي نسبة تقـــل بكـــثير عـــن المتوســـط العـــام للوطن العربي (٩،٥٧%).

مقارنة حجم الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات دول المجموعة العربية الإفريقية :

ويوضح الشكل رقم (٥) حجم أعضاء هيئات التدريس العـــرب الوافـــدين في جامعات دول المجموعة العربية الإفريقية كنسبة مئويه من اجمالي اعضاء هيئات التدريس في جامعات كل دولة من دول المجموعة العربية آنفة الذكر .

شكل رقم (٥)

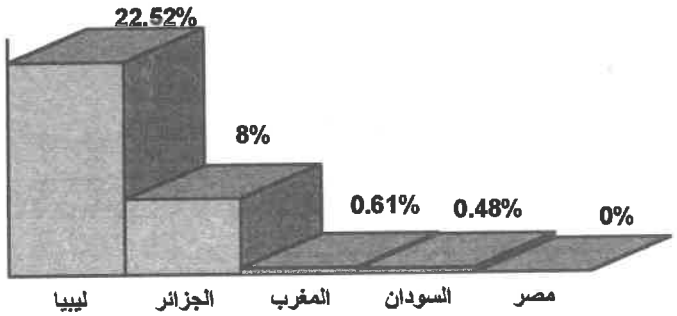

من الشكل رقم (٥) يتبين أن الأكاديميين العرب الوافـــدين يمثلـــون حـــوالي (٢٢,٥٢%) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الليبية ، وبهذا تحتل ليبيـــا

المركز الأول كبلد جذب للأكاديميين العرب بين دول المجموعة العربية الإفريقية ، تليها الجزائر (٨%) في المركز الثاني ، ثم المغرب (٠,٦١%) ، والسودان (٠,٤٨%) في المركزين الثالث والرابع . أما مصر فإن جامعاتها تعتمد على كادر تدريسي محلي بنسبة ١٠٠% تقريباً تم تدريب نسبة عالية منه في الجامعات المصرية نفسها . كما لا تتوفر معلومات عن عدد أعضاء هيئات التدريس العرب الوافدين في موريتانيا.

ويمثل أعضاء هيئات التدريس العرب الوافدين في الجامعات الليبية حوالي تسعة وثمانين في المئة (٨٨,٨٩%) أو (٢١٦) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس العرب الوافدين العاملين في جامعات المجموعة العربية الإفريقية، بينما تعمل النسبة الباقية (١١،١١) أو (٢٧) في جامعات السودان والمغرب والجزائر.

ثانياً : مجموعة العراق وبلاد الشام العربية :

يبين الشكل رقم (٦) توزيع أعضاء هيئات التدريس في جامعات العراق وبلاد الشام بحسب الجنسية. إذ يتبين من الشكل آنف الذكر أن : الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات مجموعة العراق وبلاد الشام يمثلون حوالي اربعة في المائة (٤,٠٧%) مقارنة بحوالي واحد في المائة (١,٠٢%) في جامعات الدول العربية الإفريقية ، وبحوالي سبعة(٦,٨٠%)بالمائة وهو المتوسط العام للوطن العربي.

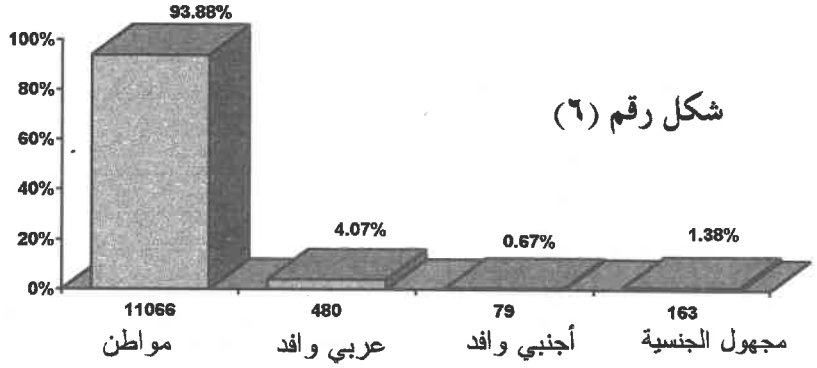

شكل رقم (٦)

ويعود تواضع نسبة الأكاديميين العرب الوافدين العاملين في جامعات العراق وبلاد الشام إلى أن دول هذه المجموعة تعتمد في الأساس على قوة تدريسية محلية (مواطنين)،إذ تشكل شريحة المحليين أو (المواطنين) حوالي أربعة وتسعين في المائة (٩٣,٨٨%) من إجمالي

القوة التدريسية في جامعات هذه الدول (في المتوسط) وهي نسبة تفوق المتوسط العام للوطن العربي بأكثر من ٦,٤١%. وتأتي مجموعة العراق وبلاد الشام العربية في المرتبة الثانية من حيث درجة الاعتماد على الكادر التدريسي المحلي بعد مجموعة الدول العربية الإفريقية (٩٨,١٤%) . ولا يمثل الأكاديميون الأجانب الوافدون منافسة مهمة للأكاديميين العرب المهاجرين في جامعات مجموعة العراق وبلاد الشام . إذ لا يمثل الأكاديميون الأجانب سوى أقل من واحد في المائة (٠,٦٧%) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجموعة العربية آنفة الذكر ، وهذه النسبة تعادل تقريباً حوالي ربع المتوسط العام للوطن العربي (٢,٧٧%). يمثل إجمالي الأكاديميين الوافدين (عرب ، أجانب) حوالي خمسة (٤,٧٤%) بالمائة من إجمالي أعضاء هيئات التدريس العاملين في جامعات العراق وبلاد الشام ، وهذا المتوسط أعلى من ذلك الخاص بدول المجموعة العربية الإفريقية (١,٢٦ %) ، وأقل من المتوسط العام للوطن العربي (٩,٥٧%) .

مقارنة حجم الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات دول العراق وبلاد الشام

يوضح الشكل رقم (٧) حجم الأكاديميين العرب المهاجرين العاملين في جامعات دول إقليم العراق وبلاد الشام كنسبة مئوية من إجمالي اعضاء هيئات التدريس في جامعات كل دولة من دول المجموعة آنفة الذكر.

شكل رقم (٧)

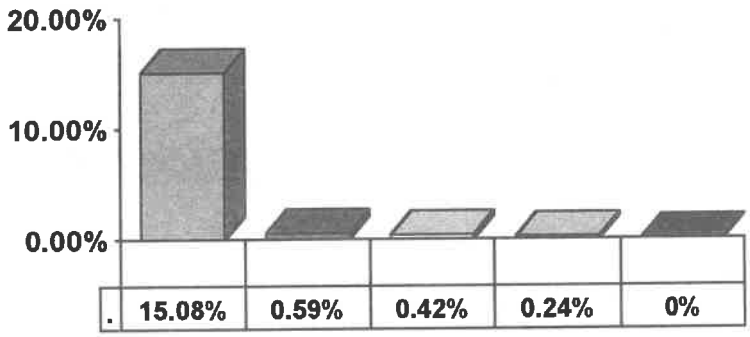

من الشكل رقم (٧) يلاحظ: إنّ الأكاديميين الوافدين يمثلون في المتوسط حوالي

(١٥,٠٨%) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية. أما في بقية دول المجموعة فإن النسبة آنفة الذكر لا تمثل سوى أقل من واحد في المائة، متدرجة صعوداً من صفر في فلسطين، و٠,٢٤% في سوريا إلى ٠,٤٢% في لبنان و ٠,٥٩% في العراق. وهي نسب تقل كثيراً عن المتوسط العام لدول هذه المجموعة (٤,٠٧%) ، وكذلك المتوسط العام للوطن العربي (٦,٨٠%) .

ويمثل نصيب الأردن من الأكاديميين العرب الوافدين العاملين في من جامعات العراق وبلاد الشام أكثر من تسعين بالمئة (٩٢,٧١%) أو (٤٤٥) ، يعمل حوالي ستين بالمئة (٦٠,٣٦%) منهم في الجامعات والكليات الخاصة في الأردن، بينما تعمل النسبة الباقية (٣٩,٦٤%) في الجامعات الحكومية الأردنية.

وبينما لا يشكل الأكاديميون العرب الوافدون سوى أقل من تسعة في المئة (٨,٦٤%) من إجمالي الكادر التدريسي في الجامعات الحكومية، فإن تلك النسبة تصل إلى حوالي تسعة وعشرين بالمئة (٢٩,٣٢%) من إجمالي الكادر التدريسي في الجامعات الخاصة في الأردن. وبهذا يكون قطاع التعليم العالي الخاص في الأردن أكثر أعتماداً من نظيره الحكومي على الكادر التدريسي الوافد (المهاجر) من دول عربية .

ثالثاً : دول مجلس التعاون الخليجي:

ويبين الشكل رقم (٨) توزيع أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجنسية .

شكل رقم (٨)

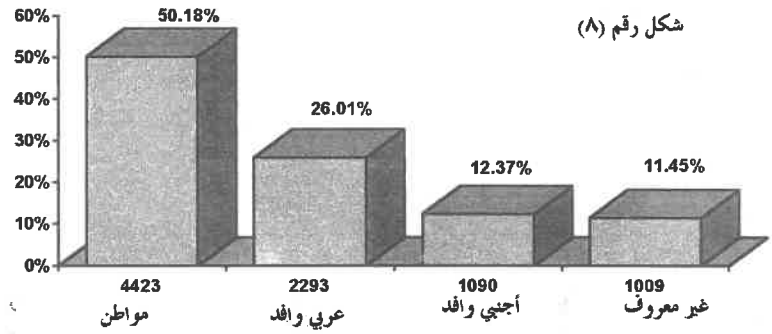

يتضح من الشكل رقم (٨) ما يلي :

١) **العرب الوافدون** : تصل نسبة الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات دول مجلس التعاون إلى حوالي ستة وعشرين في المائة (٢٦,٠١%) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجلس، وهذه النسبة في المتوسط تساوي حوالي أربعة أضعاف المتوسط العام للوطن العربي.

وتشير النسبة آنفة الذكر إلى أن الأكاديميين العرب المهاجرين يمثلون شريحة لا يستهان بها من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. هذا على الرغم من وجود قيود قوية على الهجرة عموماً إلى دول المجلس وعلى العمل والإقامة في تلك الدول ، إذ لا يسمح للأكاديميين العرب الوافدين بالاستقرار في دول المجلس.

٢) **الكادر المحلي** : لا يمثل الكادر التدريسي المحلي ، في المتوسط ، في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي سوى حوالي خمسين في المائة (٥٠,١٨%) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجلس، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالمتوسط العام للوطن العربي (٨٧,٤٧%)، كما أن نسبة المحليين في جامعات دول المجلس تعد أكثر تواضعاً بالمقارنة مع تلك الخاصة بمجموعة الدول العربية الإفريقية (٩٨,١٤%) أو مجموعة العراق وبلاد الشام العربية (٩٣,٨٨%).

ولعل الملاحظة الجديرة بالإيراد هنا هي أن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها بين أعضاء الكادر التدريسي المحلي لا يمثلون سوى حوالي ثلث (٣٣%) إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط. وينخفض المتوسط آنف الذكر إلى حوالي ٢٦% في جامعة قطر والى ٢٠,١٠% في جامعة الإمارات العربية ، ثم إلى أقل من ثمانية (٧,٢٧%) في جامعة السلطان قابوس بن سعيد (عُمان) ، مما يزيد من تواضع الوزن النسبي للكادر التدريسي المحلي المؤهل تأهيلاً عالياً ويعمق اعتماد جامعات دول المجلس على الكادر التدريسي الوافد .

٣– **الأجانب الوافدون** : تمثل هذه الشريحة ١٢,٣٧% من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجلس ، وهي نسبة تعادل حوالي أربعة أضعاف ونصف المتوسط العام للوطن العربي (٢,٧٧%).

٤- يمثل أعضاء هيئات التدريس الوافدون (عرب ، أجانب) أكثر من ثمانية وثلاثين (٣٨,٣٨%) بالمائة من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مقارنه بحوالي (١,٢٦%) بالمائة فقط في مجموعة الدول العربية الإفريقية ، وحوالي خمسة (٤,٧٤%) بالمائة بالنسبة لمجموعة العراق وبلاد الشام .

٥- وهناك حوالي إحدى عشرة ونصف في المائة (١١,٤٥%) من أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجلس لا تعرف جنسياتهم (غير محددة جنسيّاتهم).

مقارنة حجم الأكاديميين العرب المهاجرين العاملين في جامعات دول مجلس التعاون

ويوضح الشكل رقم (٩) حجم الأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) العاملين في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة مئويه من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات كل دولة من دول المجلس.

شكل رقم (٩)

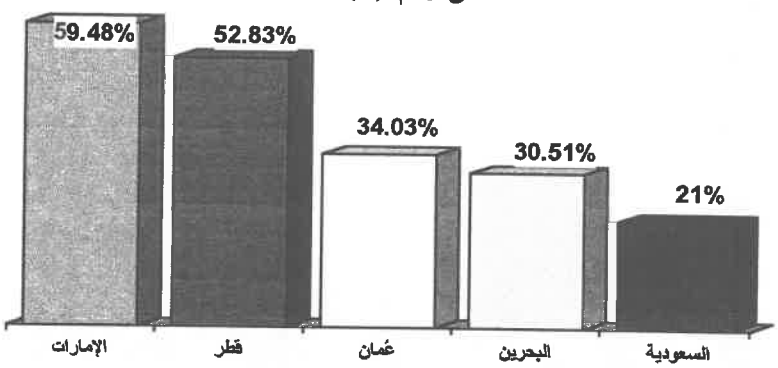

يشكل الأكاديميون العرب الوافدون الجزء الأعظم من قوة العمل الأكاديمية في ثنتين من دول المجلس ونسبة عالية في بقية دول المجلس. إذ يتضح من الشكل رقم (٩) أنّ دول المجموعة ترتب بحسب نسبة الوافدين العرب الى إجمالي أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجموعة وذلك على النحو التالي: الإمارات العربية المتحدة (٥٩,٤٨%) ، قطر (٥٢,٨٣%)، عُمان (٣٤,٠٣%)، جامعة الخليج العربي البحرين (٣٠,٥١%) وأخيراً المملكة العربية السعودية (٢١,٧١%).

أهم دول الجذب (الاستقبال) العربية للأكاديميين العرب المهاجرين :

يبين الشكل رقم (١٠) أسماء أهم دول الجذب العربية لأعضاء هيئات التدريس العرب الوافدين وهذه الدول هي السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر وليبيا وعُمان.

تمثل الدول الست آنفة الذكر أهم دول الجذب للأكاديميين العرب المهاجرين في الوطن العربي . وتشترك دول المجموعة (باستثناء الأردن) في أنها دول بترولية ، كما تتسم جميعها بصغر حجم القاعدة السكانية مما أضطر الدول الست إلى الاعتماد على استقدام أعضاء هيئات تدريس من دول عربية وأجنبية أخرى بدرجات متفاوته كما تبين ذلك الإحصاءات والنسب المؤية في الشكل رقم (١٠) .

وفيما يلي نبذة موجزة عن الوزن النسبي لسوق العمل الخاص بالأكاديميين العرب المهاجرين في كل دولة من الدول الست آنفة الذكر.

شكل رقم (١٠)

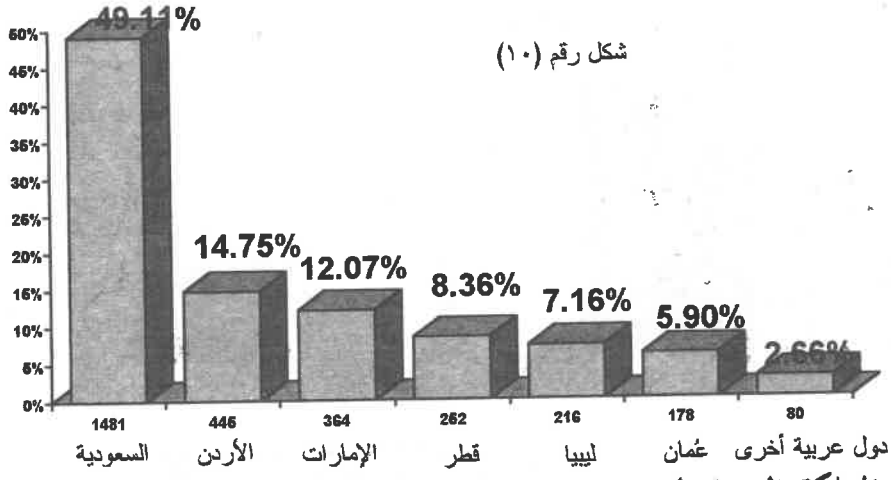

١- المملكة العربية السعودية : تستقطب جامعات المملكة العربية السعودية حوالي نصف (٤٩,١١%) عدد الأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) العاملين في جامعات الوطن العربي. ويتوزع الأكاديميون العرب المهاجرون العاملون في جامعات المملكة العربية السعودية بحسب الجنسية إلى: مصري (٦٢,١٩%) ، سوداني

(١٤,١٧%) ، أردني (٦,٥١%) ، سوري (٥,٦٤%) ، جزائري (٢,٦٩%) ، فلسطيني (٢,١٥%) ، تونسي (٢,٠١%) ، دول عربية أخرى (٤,٦٣%).

وتُعد المملكة العربية السعودية سوق العمل الأول للأكاديميين العرب الوافدين من الدول العربية المصدرة (الطاردة)، إذ يعمل في جامعات المملكة ما بين خمسين بالمائة وخمسة وسبعين بالمائة من إجمالي الأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) من سبع دول عربية هي: الأردن (٥٠%) ومصر (٥٨,٧٩%) ، والسودان (٦٣,٣٦%) ، والجزائر (٥٧,٩٧%) ، وفلسطين (٥١,٦١%) ، وتونس (٥٧,٦٩%) ، واليمن (٧٥%). كما تستقطب الجامعات السعودية أكثر من أربعين بالمائة من إجمالي الأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) من كل من سوريا (٤٥,٦٥%) ، ولبنان (٤٥,٧٥%) . هذا بينما لا يمثل أعضاء هيئات التدريس العراقيين المهاجرين (الوافدو) في جامعات السعودية سوى حوالي خمسة بالمائة (٥,٠٥%) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس العراقيين الوافدين في جامعات الوطن العربي . وهذه النسبة المنخفضة تعكس طبيعة العلاقات السياسية بين العراق والمملكة العربية السعودية القائمة منذ أواخر الخمسينيات . وهو مؤشر على أن حجم واتجاهات الهجرة الأكاديمية بين البلدان العربية يتأثر سلباً وإيجاباً بطبيعة العلاقات السياسية بين أنظمة الحكم في دول الإرسال ودول الاستقبال في الوطن العربي.

٢- **الأردن** : وتأتي الأردن في المركز الثاني بعد السعودية من حيث عدد الأكاديميين العرب المهاجرين الوافدين) العاملين في الجامعات الأردنية (١٤,٧٥%) أو (٤٤٥) إلى إجمالي هذه الشريحة في جامعات الوطن العربي، حوالي أربعة وسبعين بالمائة (٧٣,٨٨%) من هذا الرقم يحملون الجنسية العراقية والنسبة الباقية (٢٦,١٢%) تتوزع بحسب الجنسية بين مصر (١١,٢٦%) ، وسوريا (٩,٦٨%) ، وست دول عربية أخرى (٥,١٨%) وهي المغرب واليمن والسودان والجزائر وفلسطين ولبنان.

يعود احتلال الأردن للمركز الثاني (بعد السعودية) كدولة جذب للأكاديميين العرب المهاجرين ربما لأن الأردن يشهد نمواً متسارعاً لمؤسسات التعليم العالي الخاصة (غير الحكومية) ، فمن مجموع ثلاث عشرة جامعة وكلية في الأردن، تسع منها أو

(٦٩%) هي جامعات وكليات خاصة أسست خلال السنوات العشر الأخيرة. إضافة إلى عامل التوسع في قطاع التعليم العالي الخاص ، هناك سبب آخر هو تواضع برامج الدراسات العليا في الأردن اللازمة لإعداد كادر تدريسي محلي بالأعداد الكافية وفي التخصصات المطلوبة ، وبالسرعة التي يتطلبها التوسع السريع في فتح الجامعات في الأردن. وأخيراً ، لا بد من الإشارة إلى أن الأردن يختلف عن دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص قوانين الهجرة إليه التي تتسم باليسر وعدم التعقيد مقارنة بدول المجلس .

٣- **الإمارات العربية**: تأتي الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بين دول الجذب العربية (شكل رقم ١٠)، إذ يعمل بجامعة الإمارات العربية المتحدة حوالي (١٢,٠٧%)، أو (٣٦٤) من إجمالي الوافدين العرب، منهم ٦٣,٧٤% من المائة يحملون الجنسية المصرية و ١٢,٠٩% الجنسية الأردنية و ٨,٥٢% الجنسية السودانية و١٥,٦٦% يحملون جنسيات عشر دول عربية اخرى.

٤-**قطر**: تحتل قطر المركز الرابع بين دول الجذب العربية، إذ يعمل بجامعتها(٨,٣٦%) أو (٢٥٢) من إجمالي الأكاديميين العرب الوافدين . ويتوزع هؤلاء في جامعة قطر بحسب الجنسية كما يلي : مصر (٧٥,٧٩%) ، وسوريا (٨,٨٤%) والسودان (٦,٠٢%) والأردن (٥,٢٢%) ، و(٤,١٣%) دول عربية أخرى.

٥- **ليبيا**: تأتي ليبيا (٧,١٦%) أو (٢١٦) في المركز الخامس من حيث عدد الأكاديميين العرب الوافدين في جامعاتها إلى إجمالي الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات الوطن العربي . ويشكل العراقيون حوالي (٤٣,٠٦%) من إجمالي الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات ليبيا ، يليهم المصريون (٢٥%) ، والسودانيون (١٠,٦٥%)، والسوريون (٧,٨٧%) ، ودول عربية أخرى (١٣,٤٣%) . ومما يلفت النظر حول جنسيّات الأكاديميين العرب المهاجرين في الجامعات الليبية هو أن الأكاديميين من دول المغرب العربي لا يمثلون نسبة مهمة من إجمالي الأكاديميين العرب المهاجرين العاملين في الجامعات الليبية . وهذه الملاحظة

تتعارض مع منطق القرب الجغرافي والثقافي بين دول المغرب العربي والـذي يمكـن أن يجعل من ليبيا سوق العمل الأولى للأكاديميين المهاجرين من دول المغرب العربي .

ويعود احتلال ليبيا لموقع متقدم بوصفها بلد استقدام للأكاديميين العرب المهاجرين الى أمرين : (أ) توسعها الكبير في فتح مؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة حيث بلغ عددها عشر جامعات بحسب إحصائيات دليل أعضاء هيئات التدريس(١٩٩٦م) ، و(ب) عدم توفر الكادر التدريسي المحلي بالأعداد الكافية والتخصصات المطلوبة الأمر الذي حتم الاعتماد على كادر تدريسي غير محلي لمواجهة احتياجات ذلك التوسع في نشر التعليم العالي، (ج) تمنح مرتبات للأكاديميين العرب، وإن كانت أقل مما تمنحه دول مجلس التعاون ، ألاّ أنها أكبر مما يحصلون عليه في بلدان المنشأ . كما أن تلك المزايا المادية التي يحصل عليها الأكاديميين العرب المهاجرون في ليبيا تفوق تلك التي يحصل عليها نظراؤهم الليبيون ، لكن ما يميز ليبيا (وأيضاً الأردن) عن بقية دول الجذب العربية الست هو سهولة الإجراءات القانونية الخاصة بالدخول والعمل والإقامة بالنسبة للأكاديميين العرب الراغبين في الهجرة إلى ليبيا.

٦- **عُمان** : تحتل عُمان (٥,٩٠%) أو (١٧٨) المركز السادس بين دول الجذب العربية المحددة في الشكل رقم (٩)، ويتوزع الأكاديميون العرب الوافدون في عُمان بحسـب الجنسيّـة إلى : مصري (٥٠%) ، سوداني (٢١,٩١%) ، أردني (١٤,٠٤%) ودول عربية أخرى (١٤,٠٤%) .

مما تقدم يتضح أن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي تمثل إقلـيم الجـذب لهجـرة الأكاديميين العرب وغير العرب في الوطن العربي . ويعود السبب إلى أن الإقليم آنـف الذكر يتمتع بعوائد نفطية ضخمة ؛ استخدم جزءاً منها في تشييد جامعات ومراكـز بحوث حديثة . وبسبب قلة عدد السكان في هذه الدول وبالتالي صغر حجم الشـريحة المؤهلة تأهيلاً عالياً ، كان لا بد لدول المجلس من اللجوء إلى استقدام أعضاء هيئـات تدريس من خارج دول المجلس (عرب ، أجانب) للاضطلاع بوظيفة التدريس والبحث العلمي وأحياناً للقيام بوظائف إدارية في جامعات دول المجلس . يضاف إلى ذلـك ؛ أن دول المجلس تقدم مزايا مادية كبيرة للأكاديميين المهاجرين (الوافدين) إليها مقارنـة

بالحال في بلدانهم الأصلية . لكن تلك المزايا لا ترقى إلى درجة المساواة بين المواطنين والوافدين من أعضاء هيئات التدريس في جامعات دول المجلس.

أهم الدول العربية الطاردة للأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين):

يوضح الشكل رقم (١١) أهم الدول العربية المصدرة (الطاردة) للأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) في جامعات الوطن العربي، حيث يتضح أن أهم ست دول عربية طاردة للأكاديميين العرب المهاجرين إلى دول عربية أخرى هي بالترتيب مصر والعراق والسودان والأردن وسوريا والجزائر . والدول العربية آنفة الذكر هي أيضاً دول طاردة للعلماء والمهندسين العرب المهاجرين إلى خارج الوطن العربي ، تحديداً إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (أنظر: ألان فيشتر ، ١٩٨٢ ، ص٢١٤ ــ ٢١٥) . و فيما يلي عرض موجز عن أهم الدول العربية الطاردة للأكاديميين العرب المهاجرين في جامعات الوطن العربي كما يوضحها الشكل رقم (١١).

شكل رقم (١١)

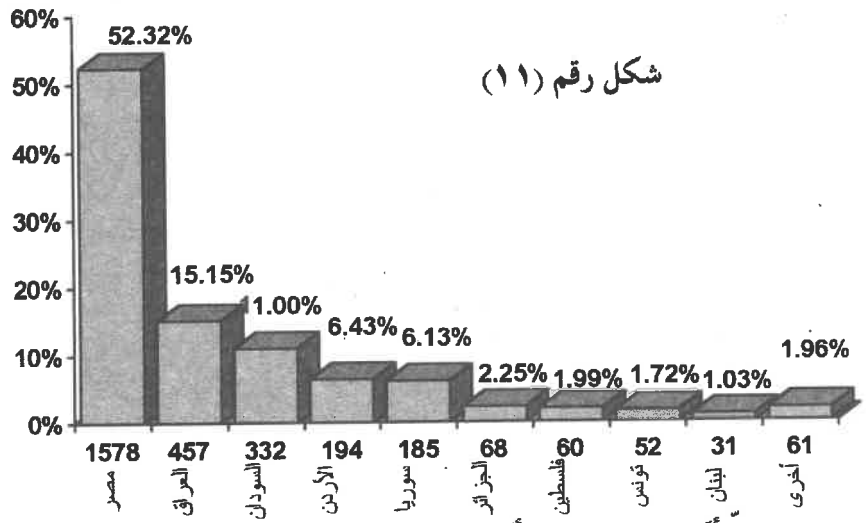

١ – **مصر** : إنّ أكثر من نصف الأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) في جامعات الوطن العربي (٥٢,٣٢%) يحملون الجنسيّة المصرية وتحتل المركز الأول بوصفها دولة مصدرة (طاردة) للأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين). ويشكل الأكاديميون المصريون المهاجرون غالبيه الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات ست دول عربية

هي : السعودية (٦٢,١١%) ، الإمارات العربية المتحدة(٦٣,٧٤%)، العراق (٦٤,٥٢%)، الجزائر (٦٦,٦٧%)، قطر(٧٥,٧٩%)، المغرب (٧٨,٥٧%)، وحوالي خمسين بالمئة في جامعات كل من عُمان والسودان ولبنان . لكن الوزن النسبي للأكاديميين المصريين الوافدين إلى إجمالي الأكاديميين العرب الوافدين ينخفض إلى ٣٣,٣٣% في البحرين ثم إلى ٢٥% في ليبيا ، والى ١١,٢٤% في الأردن وأقل من ثمانية بالمائة (٧,٦٩%) في سوريا.

و يرجع احتلال مصر لمركز الريادة بوصفها دولة مصدرة (طاردة) للأكاديميين العرب في معظمه إلى: (أ)- أنّ مصر تمتلك أكبر نظام تعليم عال في الوطن العربي، وبهذا فهي أقدر من أية دولة عربية أخرى على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي من الكادر التدريسي الجامعي المحلي، وفي الوقت نفسه توفير أكبر عدد ممكن من احتياجات الدول العربية الأخرى للكادر التدريسي الجامعي، و(ب)- المستوى المعيشي المتواضع لعضو هيئة التدريس في الجامعات المصرية يدفعه إلى البحث عن فرص للهجرة إلى جامعات الدول العربية للعمل ، وبالذات جامعات دول النفط العربية، و(ج) الوزن السكاني لمصر، حيث أن الفروقات في حجم السكان بين الأقطار العربية الطاردة للأكاديميين تساهم في حدوث تفاوت في حجم هجرة الأكاديميين فيما بينها ..

٢- **العراق** : ويأتي العراق في المركز الثاني ، بعد مصر، بوصفها دولة مصدرة (أو طاردة) لأعضاء هيئات التدريس الجامعي حيث تصل نسبة الأكاديميين العراقيين المهاجرين العاملين في جامعات الدول العربي خارج العراق إلى ١٥،١٥% من إجمالي الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات الدول العربية. ويمكن إرجاع أسباب هجرة الأساتذة العراقيين إلى دول عربية أخرى إلى الآثار التي ترتبت على ما يُسمى بحرب الخليج الثانية، مع عدم التقليل من أهمية عوامل الدفع الأخرى كالاضطرابات السياسية والعنف الذي شهده العراق قبل وبعد تلك الحرب.

٣- **السودان**: تأتي السودان (١١%) في المركز الثالث بين أهم الدول العربية المصدرة (الطاردة) الأكاديميين العرب (شكل رقم ١١) . وتمثل دول البترول العربية (مجلس

التعاون، ليبيا) سوق العمل الأساسي للأكاديميين السودانيين المهاجرين (الوافدين) في جامعات الوطن العربي، حيث يتوزعون بحسب مكان العمل بالنسب التالية : السعودية (٦٣,٣٦%) ، وعُمان (١١,٧١%)، والإمارات العربية(٩,٣١%)،و ليبيا (٦,٩١%) وقطر (٤,٥٠%) ، ودول عربية أخرى (٤,٢٠%).

٤- **الأردن** : تأتي الأردن في المركز الرابع بين أهم الدول العربية الطاردة للأكاديميين العرب ، إذ يمثل الأكاديميون الأردنيون المهاجرون حوالي(١٩٤) أو (٦,٤٣%) من إجمالي الأكاديميين العرب المهاجرين العاملين في جامعات الوطن العربي . ويتوزع الأكاديميون الأردنيون المهاجرون بحسب مكان العمل في جامعات الدول العربية كالتالي: السعودية(٥٠%) ،والإمارات العربية المتحدة(٢٢,٦٨%) ، وعُمان (١٢,٨٩%) ، وقطر (٦,٧٠%)، وبهذا فإن اكثر من اثنين وتسعين (٩٢,٢٧%) من إجمالي الأكاديميين الاردنيين المهاجرين (الوافدين) في جامعات الوطن العربي يعملون في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي آنفة الذكر . والبقية يعملون في الجامعات الليبية (٣,٦١%) ، وجامعات دول عربية أخرى (٤,١٢%).

وأحد الأسباب التي تفسر وفرة عدد الأكاديميين الأردنيين المهاجرين في جامعات عربية خارج الأردن ، على الرغم من صغر القاعدة السكانية للأردن مقارنة بكثير من الدول العربية، هو التحسن الذي طرأ على مستوى مهارة سكان هذا البلد الصغير في عدد سكانه ، إذ أصبح سكان الأردن في المتوسط أكثر تعلماً وثقافة مقارنة بسكان الكثير من الدول العربية ، مما يفسر التفاوت في عدد الأكاديميين المهاجرين بالنسبة إلى عدد السكان بين الأقطار العربية .

٥- **سوريا**: تحتل سوريا المركز الخامس بين الدول العربية الطاردة للاكاديميين العرب المهاجرين الى دول عربية أخرى، حيث يشكل الأكاديميون السوريون المهاجرون (الوافدون) العاملون في جامعات الوطن العربي (خارج سوريا) حوالي (٦,١٣%) أو (١٨٤) من إجمالي الأكاديميين العرب الوافدين في جامعات الوطن العربي.ويعمل غالبية الأكاديميون السوريون (٩٨,٣٧%) آنفو الذكر في جامعات خمس دول

عربية فقط هي: السعودية(٤٥,٦٥%) ، والأردن (٢٣,٣٧%) ، وقطر (١١,٩٦%) ، والإمارات العربية (٩,٢٤%) ، وليبيا (٨,١٥%).

وهجرة الأكاديميون السوريون إلى دول عربية أخرى يعكس (أ) درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الكادر التدريسي الجامعي المحلي في الجامعات السورية، إذ لا توجد هجرة معاكسة إلى سوريا كما لاحظنا في حالة الأردن، (ب) السعي إلى بلوغ مستوى أعلى من المعيشة، حيث تشكل الحوافز المالية في دول الاستقبال العربية عاملاً هاماً في قرار الهجرة بالنسبة للأكاديميين السوريون. وهي ليست حالة خاصة بسوريا ولكنها تنطبق على الأكاديميين المهاجرين من كل الدول العربية الطاردة.

٦- دول عربية أخرى : تتوزع النسبة الباقية (٨,٩٥%) من الأكاديميين العرب المهاجرين في جامعات الوطن العربي بحسب الجنسية بين بقية أقطار الدول العربي الأخرى وأهمها: الجزائر (٢,٢٥%)، وفلسطين (١,٩٩%)، وتونس (١,٧٢%)، ولبنان (١,٠٣%).

وتشير هذه النسب إلى أن الأكاديميين من مواطني الدول العربية الأربع آنفة الذكر ما زالوا يتحسسون طريقهم إلى أسواق العمل الأكاديمي في دول الجذب العربية . وربما يعود السبب جزئياً ، على الأقل ، إلى اختلاف أنظمة التعليم العالي في دول الجذب العربية (المتأثرة بالنظام الأمريكي والبريطاني) عن أنظمة التعليم العالي في الدول العربية الأربع آنفة الذكر، (المتأثرة بالنظام الفرنسي)، عدا فلسطين.

وأحد الأسباب التي يمكن أن تفسر قلة عدد الأكاديميين المهاجرين من لبنان في الدول العربية، على الرغم من امتلاكه لكفاءات بشرية عالية المستوى من جهة والاضطراب السياسي والعنف الذي شهده هذا البلد من منتصف السبعينيات من القرن الماضي من جهة ثانية ، هو اتجاه العلماء والباحثين اللبنانيين إلى الهجرة إلى خارج الوطن العربي، تحديداً إلى الولايات المتحدة وشمالي أوروبا . إذ تشير الدراسات إلى أن لبنان كان هو المصدّر الرئيسي لهجرة العلماء والمهندسين من دول المشرق العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة١٩٧١ــ ١٩٩٧م (ألان فيشتر ، ١٩٨٢ ، ص٢١٩).

الآثار السلبية المحتملة لهجرة الأكاديميين العرب بين البلدان العربية

تعتبر هجرة الكفاءات بين البلدان العربية تعبيرا متقدما عن وحدة الوطن العربي. كما أنها تعد عاملا مهما في تعظيم إمكانات التنمية العربية والتسريع بها نظراً لأنها (أي هجرة الكفاءات) تساهم في معالجة التفاوت الحاد في توزيع الموارد المادية والبشرية بين أجزاء الوطن العربي . من هنا فإن تحرير التبادل البشري بين البلدان العربية يُعّد ظاهرة إيجابية تخدم أغراض التنمية القومية في الوطن العربي ككل (انظر فرجاني، ١٩٨٢، ص ٣٤). وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية لظاهرة الهجرة بين أقطار الوطن العربي فإن علماء الاقتصاد يختلفون حول ما إذا كانت البلدان الطاردة للكفاءات عالية المستوى تخسر أو تربح في هذا التعامل، والخلاف يحتد حول : الفائدة أو الخسارة الناتجة عن هجرة الكفاءات من الدول الفقيرة، والتعويضات التي يمكن تقديمها لبلدان المنشأ (الطاردة) (زحلان ، ١٩٨٠، ص١١) . وفيما يلي عرض موجز للآثار السالبة المحتملة لهجرة الأكاديميين العرب بين الدول العربية على مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال.

أ ـ أثر الهجرة الأكاديمية على مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنشأ:

هجرة الأكاديميين العرب إلى خارج بلدانهم هي بطبيعتها هجرة انتقائيه، إذ تتكون الغالبية العظمى من الأكاديميين العرب المهاجرين (الوافدين) من أكثر قطاعات قوة العمل الأكاديمي فعالية (إنتاجية) في بلدانهم الأصلية. وأهم خصائص هذه الشريحة من الأكاديميين العرب المهاجرين هي أنهم يحملون أعلى المؤهلات العلمية (غالبا الدكتوراه)، وحاصلون على أعلى الألقاب العلمية الدالة على إنتاجيتهم البحثية والتدريسية (أستاذ، أستاذ مشارك)، ومتخصصون في مهن وتخصصات علمية تعاني جامعات الوطن العربي من ندرة شديدة فيمن يقوم بتدريسها . وتعني هذه الخصائص أن الدول الطاردة تعاني من فقد نوعي (Qualitative) ناجم عن هجرة هذه الشريحة من الأكاديميين إلى دول الجذب العربية، وبالتالي فإن الآثار السالبة على مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنشأ (الطاردة) هي أهم بكثير مما تدل عليه الأرقام المجردة لأعداد الأكاديميين المهاجرين.والمحصلة هي أن هذا النوع من الهجرة قد يعيق عمليات التغيير والتطور النوعي لأنظمة التعليم العالي في

بلدان المنشأ (الطاردة)، وعلى وجه الخصوص إمكانية قيام مراكز متقدمة للدراسات العليا والبحث العلمي في تلك البلدان . فالدول المصدرة (الطاردة) للأكاديميين العرب تتسم في الغالب بكبر وقدم أنظمة التعليم العالي فيها مما يوفر إمكانية أفضل لتأسيس وتطوير برامج للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعاتها (إذا توفر المال اللازم) من إمكانية قيام مثل تلك البرامج في جامعات دول الجذب العربية حديثة التأسيس وصغيرة الحجم، وأهم من كل ذلك أن معظم دول الجذب العربية لا يوجد بها سوى جامعة واحدة. إضافة إلى ما تقدم من آثار سالبة لهجرة الأكاديميين العرب على مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنشأ، فإن هذا النوع من الهجرة قد أدى إلى وجود عجز في الكادر التدريسي المحلي في جامعات بعض بلدان المنشأ. وقد ترتب على هذا أن لجأت بعض هذه البلدان [٢] إلى استقدام أساتذة وفنيين من خارجها أو الاعتماد على هيئات تدريس معاونة (أو مساعدة) محلية لسد احتياجات جامعاتها من الأساتذة والمختصين. وهو حل قد يؤدي إلى تدهور مستوى التدريس وانخفاض الإنتاجية البحثية وتعثر قيام برامج للدراسات العليا في بعض جامعات الدول المصدرة بما في ذلك بعض الجامعات التي عرفت في الماضي بريادتها في هذه المجالات.

وأخيراً، فإن مشكلة التكيف على ظروف العمل والمعيشة في بلد المنشأ بعد انتهاء فترة الهجرة تُعد إحدى الآثار السالبة المحتملة لهجرة الأكاديميين بين الدول العربية. إذ لا شك أن فرصة العمل في جامعات دول الاستقبال العربية الغنية لفترة من الزمن تحقق للأكاديمي العربي المهاجر وأسرته بعض المزايا المادية تفوق تلك التي كان بإمكانه تحقيقها في بلده. كما أنها (أي الهجرة) قد توفر للأكاديمي العربي المهاجر فرصاً أفضل للترقي العلمي والمهني بحكم ما يتوفر لجامعات دول الاستقبال العربية الغنية من إمكانات البحث العلمي والتدريس والتي لا تتوفر لغيرها من جامعات الدول العربية الطاردة. إلا أن تلك المزايا المادية وغير المادية قد لا تدوم طويلاً بعد انقضاء فترة الهجرة، الأمر الذي يُعرض الأكاديميين العرب لمشاق وصعوبات اقتصادية واجتماعية ونفسانية شاقة عند عودتهم إلى بلدانهم تدفع بهم إلى البحث المستمر عن فرص للهجرة من جديد.

ب- أثر هجرة الأكاديميين بين الدول العربية على مؤسسات التعليم العالي في بلدان الاستقبال :

ستقتصر مناقشة الآثار المحتملة لهجرة الأكاديميين العرب على دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها تشكل أهم أقاليم الوطن العربي المستضيفة للأكاديميين العرب المهاجرين العاملين في جامعات الوطن العربي.

من أهم الآثار السالبة المحتملة لهجرة الأكاديميين العرب على مؤسسات التعليم العالي في بلدان الاستقبال، ما يلي :

١ ساهمت الهجرة الأكاديمية بين الدول العربية في إعاقة تنمية الكادر التدريسي الجامعي المحلي في بعض بلدان الاستقبال، وعلى وجه الخصوص في دول مجلس التعاون الخليجي. فما يزال الأكاديميون العرب الوافدون في جامعات دول المجلس يشكلون غالبية الكادر التدريسي الجامعي، بينما ينحصر تواجد الكادر المحلي في إدارة (تسيير) مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس والتدريس في التخصصات النظرية أوفي الجامعات الإسلامية في بعض دول المجلس(السعودية). هذا البطء في عملية إعداد وتأهيل الكادر التدريسي المحلي لا ينسجم مع إمكانات دول المجلس وقدم مؤسسات التعليم العالي أو بعض منها في معظم دول المجلس.

٢ ساعدت الهجرة الأكاديمية إلى خلق وتعميق حالة من عدم الاستقرار الوظيفي للكادر التدريسي الجامعي في دول مجلس التعاون. فقد أدت قوانين دول المجلس الخاصة بالدخول والإقامة والعمل والتملك والجنسية إلى استحالة إمكانية استقرار الأكاديميين العرب الوافدين العاملين في جامعات دول المجلس والذين يشكلون نسبة عالية (تصل في بعض الحالات الى أكثر من النصف) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس الجامعي في دول المجلس . وحالة عدم الاستقرار الوظيفي تلك (التي يفرضها قصر مدة الإقامة التي تمنحها عقود العمل في جامعات دول المجلس) لا تساعد على رفع الإنتاجية البحثية والتدريسية في جامعات دول المجلس. فعلى الرغم من استقدام جامعات دول المجلس لأفضل الأكاديميين العرب، لم تنشأ إلى اليوم مراكز متقدمة للدارسات العليا والبحث العلمي في دول المجلس تنافس تلك القائمة في دول عربية متوسطة الدخل أو حتى فقيرة.

٣ ساهم اعتماد جامعات دول مجلس التعاون الخليجي على كادر تدريسي وافد (عرب، أجانب) في وجود كادر تدريسي مفكك في بنيته الاجتماعية وغير متجانس، إذ يتكون الكادر التدريسي الوافد في جامعات دول المجلس من فسيفساء معقدة من الجنسيات والخلفيات الحضارية والثقافية المنعزلة عن بعضها البعض بحواجز جامدة تعيق قيام تفاعل صحي بين أعضاء هيئات التدريس، ناهيك عن الاندماج العلمي بين أعضاء هيئات التدريس أو بين هؤلاء من جهة، والجسم الطلابي في تلك الجامعات من جهة ثانية .على سبيل المثال: ينتمي الكادر التدريسي الجامعي في المملكة العربية السعودية من حيث الجنسيّة إلى واحد وخمسين بلداً ، أربعة وثلاثون (٣٤) بلدا منها أجنبي (غير عربي).وفي جامعة الإمارات العربية المتحدة و عُمان (جامعة السلطان قابوس) ينتمي أعضاء هيئة التدريس إلى ثلاثة وثلاثين بلداً أربعة وعشرون بلداً منها أجنبي بالنسبة لعُمان وعشرون بلداً أجنبي بالنسبة للإمارات العربية .

باختصار : لقد ساهمت سياسة الاستقدام تلك في وجود جاليات أكاديمية وافدة (عرب، أجانب) في صورة مجتمعات مجزأة لا تتفاعل فيما بينها بالقدر المطلوب .

٤- الوافدون وحوافز النشاط البحثي: يشكل أعضاء هيئة التدريس الوافدين حوالي ثلاثة أرباع (٧٨,٤٨%) أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على لقب الأستاذية (أعلى الألقاب العلمية) في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ، هذا بينما يشكل أعضاء هيئة التدريس المحليين النسبة المتبقية (٢٣,٥٢%)، وعلى الرغم من المزايا المرتبطة بقدرة جامعات دول المجلس على أجتذاب هيئة تدريس وافدة ممن يحملون أعلى الألقاب العلمية (الأستاذية) ، إلا أن هناك جانب سلبي لا بد من الإشارة اليه وهو أن حوافز البحث العلمي تضعف، في المتوسط ، بعد أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على لقب الأستاذية . إذ تعتبر الترفيه إلى رتبه أعلى ، أو النقل إلى فئة أعلى ضمن الرتبة الواحدة ، أهم حوافز البحث والتأليف والترجمة (خصاونة ، ص ٢٩٥). من هنا فإن وجود إمكانية للترقي (الانتقال إلى لقب أعلى) يؤثر إيجابيا على سلوك عضو هيئة التدريس تجاه وظيفة البحث في الجامعات. وبقدر بعضهم (Tien and

Blackburn,1996,p.2) أن من نصف إلى ثلاثة أرباع ما ينشر في الدوريات الأكاديمية المحكمة من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، إنما ينشر لإغراض الترقية والخطورة في ما تقدم هي أنه إذا كان غرض الترقية هو العامل الأهم في تحديد النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس ، فأنه بالإمكان التنبؤ بدرجة مقبولة من الثقة من أن الانتاجية لعضو هيئة التدريس ستنخفض بدرجة كبيرة بمجرد حصولة على أعلى لقب أكاديمي يسعى إليه، وبالتالي فإن تفضيل أستقدام وافدين ممن حصلوا على لقب الاستاذية قد لا يكون أفضل الخيارات الممكنة أمام صانعوا القرار في الجامعات المعنية.

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة هجرة الأكاديميين العرب بين الدول العربية ، وذلك من خلال تحديد حجم الهجرة الأكاديمية بين البلدان العربية، و أهم أقاليم ودول الوطن العربي المصدرة (الطاردة) والمستقبلة (أقاليم دول الجذب) للأكاديميين العرب، والآثار المحتملة لهجرة الأكاديميين بين الدول العربية على مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية الطاردة(بلدان المنشأ) وبلدان الاستقبال (بلدان الجذب) العربية.

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

١- يمثل الأكاديميين العرب الوافدين (المهاجرين) حوالي سبعة في المائة (٦,٨٠%) أو (٣٠١٦) من إجمالي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية في المتوسط، يتوزعون على المهن والتخصصات العلمية كافة، ويحملون أعلى المؤهلات والألقاب العلمية ، وفي بعض بلدان الاستقبال العربية نجد أن بعض الألقاب العلمية والتخصصات والمهن تكاد تكون حكراً على الأكاديميين العرب المهاجرين.

٢-إن أهم خمس دول عربية مضيفة (مستورده) للأكاديميين العرب الوافدين(Arab Expatriats) والبالغ عددهم ٣٠١٦ هي السعودية (٤٩,١١%) من الإجمالي، تليها بالترتيب كل من الأردن (١٤,٧٥%) ،والإمارات العربية المتحدة (١٢,٠٧%) ، وقطر (٨,٣٦%) ، وليبيا (٧,١٦%)

٣- إن أهم خمس دول عربية مصدرة(طاردة) للاكاديميين العرب هي بالترتيب: مصر (٥٢,٣٢%) ، والعراق(١٥,١٥%) ، والسودان (١١%) ، وسوريا (٦,١٣%) وأخيراً الجزائر(٢,٢٦%).

٤- إن أهم الآثار السالبة على مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنشأ (الطاردة) هي إعاقة عمليات التغيير والتطور النوعي لأنظمة التعليم العالي في بلدان المنشأ (الطاردة)، وعلى وجه الخصوص إمكانية قيام مراكز متقدمة للدراسات العليا والبحث العلمي في تلك البلدان، خلق عجز في الكادر التدريسي المحلي في جامعات بعض بلدان المنشأ. وقد ترتب على هذا أن لجأت بعض هذه البلدان إلى استقدام أساتذة وفنيين من خارجها أو الاعتماد على هيئات تدريس معاونة (أو مساعدة) محلية لسد احتياجات جامعاتها من الأساتذة والمختصين، وصعوبة التكيف على ظروف المعيشة والعمل في بلد المنشأ بعد انتهاء فتره الهجرة بالنسبة للأكاديميين العرب المهاجرين.

أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في دول الاستقبال العربية، فإن أهم الآثار السالبة المحتملة للهجرة الأكاديمية بين الدول العربية هي: (أ) إعاقة تنمية الكادر التدريسي الجامعي المحلي و(ب) خلق وتعميق حالة من عدم الاستقرار الوظيفي للكادر التدريسي الجامعي الوافد و(ج) وجود كادر تدريسي مفكك في بنيته الاجتماعية وغير متجانس

خاتمـــــة

تُستقى من عموم هذا البحث حقيقةٌ ماثلة في الأذهان هي دور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقطار العربية المصدرة والمستوردة للكادر التدريسي المحلي أو الوافد ، وهي عوامل نافذة التأثير ، وليس أدلّ على ذلك من الإحصاءات والنسب التي وردت في غضون هذا البحث والتي تشير إلى ما يلي :

١- ضعف حجم هجرة الأكاديميين العرب بين البلدان العربية عموماً.

٢- ضعف تيار هجرة الأكاديميين العرب بين دول المغرب العربي (المغرب الجزائر تونس موريتانيا ليبيا) من جهة وبقية دول المشرق العربي من جهة أخرى.

٣- اتجاه تيار هجرة الأكاديميين العرب في الغالب من البلدان العربية الفقيرة إلى البلدان العربية الغنية .

٤- أهمية الوفرة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي في اجتذاب أعداد كبيرة من خيرة الأكاديميين العرب من مراكز القيادة العلمية التقليدية(مصر، العراق ، سوريا) في الوطن العربي .

٥- أهمية الحروب وعدم الاستقرار السياسي (العراق، السودان)، في الدفع بالأكاديميين العرب للهجرة إلى خارج بلدانهم.

٦- أهمية ظاهرة التوسع في تقديم فرص التعليم العالي في المجتمع في زيادة فرص العمل للأكاديميين العرب المهاجرين، سواء أكان التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي من صنع الدولة (ليبيا) أم من صنع القطاع الخاص في المجتمع (الأردن) .إذ يؤدي التوسع في مجال التعليم العالي إلى ندرة في الكادر التدريسي المحلي في المجتمع الذي يشهد عملية التوسع إلى تنامي الحاجة إلى كادر تدريسي مهاجر (وافد).

٧- سعي معظم الدول العربية إلى تنمية كادرها المحلي ومحاولة حصر الاستفادة من الكادر الوافد في مجال التخصصات العلمية والتطبيقية . ولا ريب في أن المحصلة النهائية لمثل هذه السياسات هي التقليل من فرص الهجرة للأكاديميين العرب المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

بيد أن الملاحظة الأخيرة التي تؤخذ على بعض الدول العربية (اليمن،لبنان،الجزائر،تونس) وكذلك بعض الجامعات العربية هي عزوفها عن الإحصاء الدقيق الذي هو ركيزة الباحثين ومصدر بحوثهم المنهجية في شأن خطير من شئونها وهو أعضاء هيئاتها التدريسية (أعدادهم، مؤهلاتهم، أماكن تأهيلهم، تخصصاتهم، ألقابهم العلمية، جنسياتهم).

الهوامش

(١) بما أن هجرة الأكاديميين العرب نحو بلدان الجذب العربية هي في الأغلب مؤقتة، فإن النتيجة هي وجود معدل دوران مرتفع للأكاديميين العرب المهاجرين، بما يحمل على الاعتقاد أن عدد الأكاديميين المهاجرين خلال فترة زمنية طويلة نسبيا هو أكبر بكثير من عددهم في أي نقطة زمنية خلال تلك الفترة.

(٢) بدأت الأردن في استيراد أكاديميين عرب من خارجها لإحلالهم محل الأكاديميين الأردنيين المهاجرين في جامعات دول عربية أخرى . حيث يقدر عدد الأكاديميين العرب المهاجرين في الأردن بحوالي (٤٤٥) عضو هيئة تدريس ، مقارنة بحوالي (١٩٤) أكاديمي أردني مهاجر في جامعات دول عربية خارج الأردن، أي بنسبة ٢,٣٠ : ١ تقريباً.

المراجـــع

أ- المراجع العربية:

١- أحمد، غريب محمد سيد. (١٩٨٣). تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي. الإسكندرية – مصر: دار المعرفة الجامعية.

٢- اتحاد الجامعات العربية. (١٩٩٦). دليل أسماء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية الأعضاء وتخصصاتهم. عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية: الأمانة العامة للاتحاد.

٣- أبو لسان، مصطفى (١٩٩٥/٩/٤). الأدمغة العربية: هجرة وتهجير. الوسط، العدد ١٨٨، ص ٣٠-٣٥.

٤- حمادي، عبد الرحمن. (سبتمبر، ١٩٩٠). الجامعات العربية بين بطالة الخريجين وهجرتهم والإنتاجية المنشودة. الوحدة ، ٦ (٧٢) ، ص١١٤ – ١٢٥.

٥- خصاونة ، سامي (١٩٩٧م). دراسة أوضاع البحث العلمي في الجامعات الاردنية بكليتي التربية والتربية الرياضية في: محمد عدنان البخيتي وأخرون (الطبعة الأولى)، أوضاع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الأردنية ، (ص٢٨١-٣٢٥) ١٩٦٢-١٩٨٩م . الجمعية العلمية الملكية: عمان ـــ الأردن.

٦- زحلان، أنطوان. (مايو ، ١٩٩٢) . هجرة الكفاءات العربية : السياق القومي والدولي . المستقبل العربي، بيروت ، ١٥ (١٥٩).

٧- ـــــــــــــــــ . (مايو ، ١٩٨٠) ، مشكلة هجرة الكفاءات العربية. المستقبل العربي ، بيروت ، ٣،(١٥) ، ٦-١٧.

٨- عودة، أحمد سليمان، وملكاوي، فتحي حسن(١٩٩٢)أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته أربد- الأردن: مكتبة الكتاني.

٩- فيشتر، ألان،١٩٨٢، الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة في مركز دراسات الوحدة العربية : بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة (الطبعة الثانية) (ص٢١١ ـــ ٢٣٠) . بيروت: لبنان.

١٠- فرجاني، نادر. (أكتوبر ، ١٩٨٥). هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي. المستقبل العربي، بيروت، ٨ (٨٠)، ص ٧٩ ٩٥.

١١- ـــــــــــــــــ . (أكتوبر ، ١٩٨٣). الهجرة داخل الوطن العربي ، بين المغانم والمغارم. المستقبل العربي ، بيروت ، ٦(٥٦)، ص ٤-١٩

١٢-مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٢م) . هجرة الكفاءات العربية : بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة (الطبعة الثانية). بيروت : لبنان .

١٣-سعد الدين ، إبراهيم ، وعبد الفضيل ، محمود . (١٩٨٣م) . انتقال العمالة العربية : المشاكل ـــ الآثار ـــ السياسات . مركز دراسات الوحدة العربية :بيروت ، لبنان .

ب - المراجع الأجنبية :

1- Marshall, C. and Rossman, G. B. (1989). Designing qualitative research. Newbury park London: SAGE Publications

2- Tien, F.F. and Blackburn, R.T.(1996). Faculty rank system, research , motivation, and Faculty research Productivity: Measure refinement and theary testing. Journal of Higher Education, 97 (1)92-22 .